

وثيقة رقم 169 :

تصريح صحفي للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية محمد الكايد حول تصويت الهيئة التنفيذية العليا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لصالح قرار الأردن حول القدس وباب المغاربة¹⁶⁹

28 حزيران / يونيو 2011

صوتت لجنة التراث العالمي - الهيئة التنفيذية العليا لمنظمة اليونسكو لصالح القرار الأردني والعربي حول مدينة القدس وممر باب المغاربة، التي كان الأردن، ورداً على قرار الكنيسة الإسرائيلي بضم القدس، قد أدرجها على لائحة التراث العالمي عام 1981 ولائحة التراث العالمي المعرض للخطر 1982. وجاء التصويت خلال جلسة عقدت أمس بمشاركة وفد أردني ضمن أعمال الدورة السنوية 35 للجنة المنعقدة حالياً في باريس.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية محمد الكايد إن الموقف الموحد للمجموعة العربية في اليونسكو مكن من اعتماد القرار الأردني والعربي المقترح على جدول أعمال اللجنة، مشيراً إلى أن وفد الأردن المشارك في هذه الاجتماعات بذل جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الوفود العربية وغيرها لدى اليونسكو بهدف التوصل إلى توافق على صيغة القرار.

وأعرب الكايد عن الأسف لتعذر الوصول إلى توافق مع بعض الأطراف المعنية، بسبب التعنت الإسرائيلي حول بعض البنود الواردة في القرار بالنسبة للإجراءات الأحادية الإسرائيلية على الأرض وفي اليونسكو، ما حدا باللجنة إلى اعتماد القرار بالتصويت وليس بتوافق الآراء.

وأضاف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن اليونسكو أعربت في القرار عن قلقها العميق من استمرار الحفريات الإسرائيلية داخل وحول المدينة القديمة وأسوارها، وكذلك لعدم تزويد إسرائيل لمركز التراث العالمي بمعلومات عن هذه الحفريات، كما طلبت اليونسكو بموجبه من إسرائيل التوقف فوراً عن هذه الأعمال والحفريات، إلى جانب أن يبين مركز التراث العالمي في تقاريره الدورية إلى لجنة التراث العالمي جميع العراقيل التي تضعها إسرائيل، وأسباب عدم تزويدها للمركز بالمعلومات المطلوبة منها في هذا السياق، وأن يتحقق مركز التراث العالمي بطريقة ملموسة منها.

وأشار الكايد إلى أن القرار العربي والأردني نجح بتوسيع نطاق آلية الرصد المعزز لليونسكو التي نصت عليها القرارات السابقة لتشمل مدينة القدس القديمة بكاملها بعد أن كانت مقتصره فقط على باب المغاربة المؤدي إلى المسجد الأقصى.

كما عبر القرار عن أسف اليونسكو لرفض إسرائيل التعاون مع مركز التراث العالمي والامتثال لقرارات اليونسكو، وطلب منها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال تسهيل تنفيذ قرار لجنة التراث العالمي الذي اتخذ في برازيليا العام الماضي، الذي طالبها بإرسال بعثة مشتركة بين مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية الفنية لليونسكو، لمراقبة ورصد الحفريات الإسرائيلية داخل وحول مدينة القدس القديمة وأسوارها، وهو الأمر الذي رفضته إسرائيل. وقال الكايد أن القرار الأردني نص على توسيع صلاحية آلية الرصد المعزز الخاصة باب المغاربة، من خلال متابعة أي تطور ذي علاقة بدراسة مخطط المشروع

الأردني، بغض النظر عن قيام إسرائيل بتسليم ما وصفته بأنه "المخطط النهائي البديل" لمشروع الموقع بشكل أحادي إلى اليونسكو ودون الاتفاق مع الأردن.

وثيقة رقم 170 :

رسالة بان كي مون إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية التسوية السلمية¹⁷⁰ (نص مترجم عن الأصل)

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي)

28 حزيران/ يونيو 2011

[يلقبها السيد ماكسويل غيلارد، نائب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، والمقيم التابع للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة]

بروكسل، 28 حزيران 2011

إنه لمن دواعي سروري أن أبعث بتحياتي إلى هذا الاجتماع الذي يأتي في وقته، والذي تنظمه اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

إن التراجع الحالي في إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية هو مصدر قلق كبير. فلم يبقَ إلا ثلاثة أشهر لحلول الموعد المقرر في أيلول، والذي تم تحديده العام الماضي للتوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع الدائم واستكمال برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة والذي يستمر لعامين. ومع الاحتجاجات الشعبية التاريخية والتغيير السياسي اللذين يجريان في عموم المنطقة، فإنه لمن الأهمية بمكان أن ينخرط الفلسطينيون والإسرائيليون من جديد في مفاوضات جادة.

وإن حل الدولتين هو من مصلحة الطرفين، ويجسد تطلعاتهم المشروعة. فللفلسطينيين الحق في إقامة دولة خاصة بهم، تكون مستقلة وذات سيادة، ولها مقومات البقاء. ولإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمان ضمن حدود آمنة ومُعترف بها دولياً. ولتحقيق ذلك وللخروج من المأزق الحالي، من المهم أن نتجنب أي إجراءات قد تضر بالثقة.

وتضمن خطاب أوباما في 19 أيار أفكاراً هامة يمكن أن تكون بمثابة أساس للعودة إلى المفاوضات بحسن نية. وكان تأكيده على المبادئ الأساسية المتعلقة بالحدود والترتيبات الأمنية ذا أهمية خاصة.

وإنني أناشد الطرفين أن يعودوا إلى المفاوضات دون شروط مسبقة ودون تأخير. وأمل أن تعطي اللجنة الرباعية دفعة في سبيل هذا الهدف من خلال عقد اجتماع على مستوى المدراء قريباً.

إن الوضع على الأرض لا يزال مثيراً للقلق، فاستمرار التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هو أمر مخالف للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بخارطة الطريق. كما أنه يقوض الثقة الفلسطينية في المفاوضات المباشرة. وإنه من المهم جداً أن تحترم إسرائيل القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.